

تعتبر غالبية الفقه الدستوري الدولة شخصية قانونية مستقلة عن الحكام، مما يؤهلها لاكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات وامتلاك سلطة سيادية. ككيان قانوني دائم، تتيح التعاون لتحقيق الأهداف والمصالح العامة وتخضع للقانون في جميع أعمالها.